الأمم المتحدة

A/C.3/68/SR.47

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
20 January 2014
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السابعة والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد تافروف ..... (بلغاريا)

المحتويات

البند ٦٦ من جدول الأعمال: حقوق الشعوب الأصلية (تابع)

(أ) حقوق الشعوب الأصلية (تابع)

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُّهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

البند ٦٢ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية (تابع)

البند ٦٨ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع)

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُّهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

070214 310114 13-57008X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٦٦ من جدول الأعمال: حقوق الشعوب الأصلية (تابع)

(أ) **حقوق الشعوب الأصلية** (تابع) (A/C.3/68/L.30)

مشروع القرار *A/C.3/68/L.30*: حقوق الشعوب الأصلية

١ - **السيد روسيل آرسي** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قال، عند تقديم مشروع القرار، إن الأرجنتين، وكوستاريكا، وكوبا، وغواتيمالا، ونيوزيلندا، ونيكاراغوا، والنرويج، وباراغواي، وبيرو، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. وأضاف أن الاعتماد التاريخي لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية أعطى المجتمع الدولي إطاراً قانونياً قوياً جديداً لتعزيز هذه الحقوق وحمايتها، وكانت بوليفيا أول بلد يترجم هذا الإعلان إلى قانون محلي. ويلتزم مقدمو مشروع القرار بمواصلة العمل المتعدد الأطراف لصالح الشعوب الأصلية، من خلال مناسبات من قبيل المؤتمر العالمي للشعوب الأصلية في عام ٢٠١٤. وقال إن الحكومات والشعوب الأصلية مدعوة إلى تنظيم مناسبات إقليمية ودولية للمساهمة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر. وتهدف الجهود الجارية لتركيز اهتمام العالم على الدور المهم للكينوا، وللترويج للمعارف التقليدية لشعوب الإنديز الأصلية إلى جملة أمور من بينها تحقيق الأمن الغذائي، وضمان القضاء على الفقر، والتوعية بمساهمات هذه الشعوب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

٢ - **السيد غوستافيك** (أمين اللجنة): قال إن أرمينيا، والبرازيل، والكونغو، والسلفادور، وغيانا، وهندوراس قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُّهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** (تابع) (A/C.3/68/L.43 و A/C.3/68/L.48 و A/C.3/68/L.52)

مشروع القرار A/C.3/68/L.43: الحق في معرفة الحقيقة

٣ - **السيد فرنانديز فالوني** (الأرجنتين): قال، عند تقديم مشروع القرار، إن الحق في معرفة الحقيقة أصبح أحد ركائز سياسة بلده في مجال حقوق الإنسان، وإن تعزيز هذا الحق يمثل جانباً رئيسياً من جوانب السياسة الخارجية. وقد ارتفع عدد مقدمي مشروع القرار مع كل اعتماد لقرار بشأن هذا الموضوع؛ وقد حان الوقت للجمعية العامة لكي تعترف على أساس توافق الآراء بالنطاق العالمي للحق في معرفة الحقيقة. وقد تعلمت الأرجنتين أن عواقب الإفلات من العقاب عواقب مستديمة، وأن المجتمعات بحاجة إلى مواجهة ماضيها حتى يتسنى لها التطلع إلى مستقبلها. وإدراكاً من مقدمي مشروع القرار لحقيقة أن لكل بلد خصوصياته الداخلية، فإنهم لا يحاولون فرض صيغة واحدة - فالهدف الرئيسي لمشروع القرار هو تأكيد أن لكل فرد وللمجتمع ككل الحق في معرفة الحقيقة، وأن من واجب الدول احترام وضمان هذا الحق.

٤ - **السيد غوستافيك** (أمين اللجنة): قال إن بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وإكوادور، وسويسرا، وأوروغواي قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

مشروع القرار A/C.3/68/L.48: مكافحة التعصب والقولبة السلبية والوصم والتمييز والتحريض على العنف وممارسته ضد الأشخاص بسبب دينهم أو معتقدهم

٥ - **السيدة أحمد حسن** (جيبوتي): قالت، عند تقديم مشروع القرار بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي، إن المشروع يسعى إلى البناء على العمل الجيد لقرار مجلس حقوق الإنسان ١٨/١٦، الذي استهل عملية اسطنبول لمكافحة التعصب على أساس الدين أو المعتقد، ويمثل متابعة طبيعية لقرار عام ٢٠١٢ الذي اعتُمد بتوافق الآراء بعد مفاوضات دقيقة، مع تحديثات تقنية طفيفة لضمان اتساق النص. وقد تم تحسين لغة الفقرتين الحادية والعشرين والثانية والعشرين من الديباجة لتعكس ما أُضيف أو حُذف من الإحالات ذات الصلة.

٦ - **السيد غوستافيك** (أمين اللجنة): قال إن جمهورية تترانيا المتحدة قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

مشروع القرار A/C.3/68/L.52: مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية

٧ - **السيدة الملا** (قطر): قالت، عند تقديم مشروع القرار، إن أذربيجان، وكوبا، ومصر، والعراق، والأردن، وموريتانيا، وباكستان، وتونس، والولايات المتحدة الأمريكية، واليمن قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. وأضافت أن الدعم والتقدير الذي لقيه عمل المركز يعكس أهمية مشروع القرار. ويشجع النص استمرار مشاركة المركز مع سائر مكاتب الأمم المتحدة في المنطقة، ويعترف بأن القيود الخاصة بالموارد البشرية والمالية تحد من قدرة المركز على الاستجابة للتطورات الإقليمية بطريقة ناجزة. وقالت إنه إذا عولجت مسائل التمويل، فسيتمكن المركز من أداء دوره الحاسم.

٨ - **السيد غوستافيك** (أمين اللجنة): قال إن لبنان، والمغرب، وجمهورية تترانيا المتحدة قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

البند ٦٢ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية (تابع) (A/C.3/68/L.71)

مشروع القرار A/C.3/68/L.71: تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا

٩ - **الرئيس:** قال إنه أُبلغ بأن مشروع القرار ليست له آثار مترتبة في الميزانية البرنامجية.

١٠ - **السيدة فرنغالو** (ليبريا): قالت إنه أُجريت تنقيحات طفيفة على مشروع القرار. ففي الفقرة الرابعة من الديباجة، أُضيفت عبارة ''والعنف والاستغلال'' بعد كلمة ''الاعتداء''، وإضافة عبارة ''ومعالجتهما'' بعد عبارة ''والتصدي لهما''؛ وفي الفقرة العاشرة من الديباجة، أضيفت كلمة ''والإدماج'' بعد عبارة ''العودة الطوعية''. وأعلنت أن بلجيكا، وكوستاريكا، واستونيا، واليابان، وجمهورية مولدوفا قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

١١ - **السيد غوستافيك** (أمين اللجنة): قال إن كرواتيا، والدانمرك، ومصر، والسلفادور، وإريتريا، وإثيوبيا، وغابون، واليونان، وهندوراس، والمكسيك، والجبل الأسود، ورومانيا، والسنغال، وصربيا، وسيراليون، وسلوفينيا، وجنوب السودان، وتيمور - ليشتي، وجمهورية تترانيا المتحدة قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

١٢ - اعتُمد مشروع القرار A/C.3/68/L.71، بالصيغة المنقحة شفوياً.

١٣ - **السيدة جوتكايتي بوترميني** (ليتوانيا)، تكلمت بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، فقالت إن محنة اللاجئين، والعائدين، والمشردين في أفريقيا تسبب قلقاً بالغاً للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، خاصة وإن نحو ٢٥ في المائة من اللاجئين في العالم يعيشون في القارة الأفريقية. وبينما يدعم الاتحاد الأوروبي الاتجاه العام لمشروع القرار، إلا أنه سيرحب بإجراء عملية مشاورات شفافة وشاملة حقاً في عام ٢٠١٤، والتي ستتيح للدول الأعضاء فرصة مناقشة بعض المسائل بمزيد من التعمق، وبذلك تعزز القرار.

البند ٦٨ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع) (A/C.3/68/L.67)

مشروع القرار *A/C.3/68/L.67*: الإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير

١٤ - **الرئيس:** قال إنه أُبلغ بأن مشروع القرار ليست له أثار مترتبة في الميزانية البرنامجية.

١٥ - **السيد دياز خان** (باكستان): بعد أن أشار إلى أن نيوزيلندا، وباراغواي، وجنوب السودان، وطاجيكستان قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار، قال إن الحق في تقرير المصير يحتل مكان الصدارة في القانون الدولي. فقد أكدته ودعمته جميع مؤتمرات القمة الدولية الرئيسية، والإعلانات والقرارات، وميثاق الأمم المتحدة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وأضاف أن اعتماد مشروع القرار بالتزكية سيبعث برسالة قوية تتعلق بمعارضة المجتمع الدولي لكافة أعمال العدوان والاحتلال الأجنبيين.

١٦ - **السيد غوستافيك** (أمين اللجنة): قال إن بليز، وغامبيا، وهايتي، قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

١٧ - اعتُمد مشروع القرار *A/C.3/68/L.67*.

١٨ - **السيد دياز بارتولومي** (الأرجنتين): قال إن بلده يؤيد تماماً حق الشعوب في تقرير المصير، وهو حق ينبغي أن يفسَّر على أنه لا ينطبق إلا على الشعوب الخاضعة للقهر، والسيطرة، والاستغلال الأجنبي وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة. وينبغي تفسير وتطبيق القرار الذي اعتُمد للتو بطريقة تتسق مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وقرارات لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار.

١٩ - **السيد غارسيا لاراش** (اسبانيا): قال إنه بينما يؤيد بلده تماماً الحق في تقرير المصير، إلا أن هناك حالات أقامت فيها الدولة القائمة بالإدارة وسلطات الإقليم الذي احتلته علاقة سياسية لمصلحة الطرفين، وتصر على عدم وجود أي علاقة استعمارية، بينما لا تزال تطالب بما يسمى الحق في تقرير المصير. ويعد هذا تشويهاً لميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة.

٢٠ - وأضاف أنه كان يتعين على سكان جبل طارق الأصليين أن يتركوا أراضيهم، وتم توطين السكان الحاليين بمعرفة السلطة القائمة بالاحتلال لأغراض سياسية. ولذلك فإنه لا يمكن قبول ادعاءات حق تقرير المصير. وترى الأمم المتحدة أن الوضع الاستعماري لجبل طارق يؤثر على السلامة الإقليمية لاسبانيا، ولذلك طالبت مراراً بإجراء حوار بشأن هذه المسألة. وتعتقد اسبانيا أنه يمكن إيجاد حل يحترم حقوق سكان جبل طارق، وتأمل في أن تنضم المملكة المتحدة إليها في البحث عن هذا الحل.

٢١ - **السيدة روبل** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الولايات المتحدة الأمريكية تعترف بأهمية حق الشعوب في تقرير المصير، ولذلك انضمت إلى توافق الآراء بشأن القرار. غير أن القرار يتضمن الكثير من التفسيرات الخاطئة للقانون الدولي، ولا يتسق مع الممارسات الحالية للدول.

٢٢ - **السيدة ووكر** (المملكة المتحدة): قالت إن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية تذكّر بسيادتها على جبل طارق والمياه الإقليمية المحيطة به، وتؤكد من جديد أن جبل طارق، بوصفه إقليماً منفصلاً، أدرجته الأمم المتحدة ضمن قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي منذ عام ١٩٤٦، يتمتع بالحقوق الفردية والجماعية التي يقرها ميثاق هذه المنظمة. فدستور جبل طارق لعام ٢٠٠٦ ينص على علاقة حديثة وناضجة بين جبل طارق وحكومة المملكة المتحدة. وهذا الوصف لن ينطبق على أي علاقة تقوم على الاستعمار.

٢٣ - وأضافت أن حكومتها لديها التزام قائم تجاه شعب جبل طارق بأنها لن تدخل في ترتيبات يتم بمقتضاها وضع شعب جبل طارق تحت سيادة دولة أخرى ضد رغباته، أو لن تدخل في أي عملية خاصة بمفاوضات السيادة لا يرضى عنها جبل طارق. وبينما ترغب حكومتها وجبل طارق في مواصلة المنتدى الثلاثي للحوار بشأن جبل طارق باعتباره السبيل ذو المصداقية والبنَّاء والعملي أكثر من غيره لتعزيز العلاقات بين المملكة وجبل طارق واسبانيا لصالح جميع الأطراف، إلا أن المنتدى لا يستطيع مواصلة عمله في غياب اتفاق بين جميع الأطراف لاستئنافه. وتأسف حكومتها لأن حكومة اسبانيا قد انسحبت من تلك المحادثات في عام ٢٠١١، ولا تزال المملكة المتحدة على استعداد لاستطلاع سبل جديدة لدفع عجلة الحوار والتعاون بشأن المسائل ذات الأهمية المتبادلة بأية وسيلة تعبّر بصورة كاملة عن مصالح شعب جبل طارق وحقوقه ومسؤولياته. وأضافت أن المملكة المتحدة لا تزال تحتفظ بعلاقات قوية مع اسبانيا، وستواصل العمل بصورة بنَّاءة بشأن جميع المسائل المتعلقة بجبل طارق.

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُّهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع) (A/C.3/68/L.51 و A/C.3/68/L.54)

مشروع القرار *A/C.3/68/L.51*: التعزيز الفعال للإعلان المتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية

٢٤ - **الرئيس:** قال إن مشروع القرار ليست له آثار مترتبة في الميزانية البرنامجية.

٢٥ - **السيدة كالب** (النمسا): قالت إنه منذ تقديم مشروع القرار، أصبحت الأرجنتين، وشيلي، وكوستاريكا، والجمهورية التشيكية، والجمهورية الدومينيكية، وإكوادور، وإريتريا، واستونيا، وجورجيا، واليابان، ولاتفيا، ولبنان، وليتوانيا، وموريشيوس، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، والاتحاد الروسي، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وأوكرانيا، والمملكة المتحدة من بين مقدمي المشروع. وأعلنت عن تنقيح شفوي للنص: ففي الفقرة التاسعة من الديباجة، ينبغي إضافة العبارة التالية في نهاية الفقرة: ”وإذ تشير إلى الفقرات الواردة في القرار ٢٩٢/٦٧ عن تعدد اللغات، المؤرخ ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٣، والمتعلقة بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، وإذ تدرك أن تعدد اللغات يعد وسيلة للمحافظة على تنوع اللغات والثقافات على الصعيد العالمي“.

٢٦ - **السيد غوستافيك** (أمين اللجنة): قال إن بنن، واليونان، ونيوزيلندا، وتيمور - ليشتي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وأوروغواي قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

٢٧ - اعتُمد مشروع القرار *A/C.3/68/L.51*، بالصيغة المنقحة شفوياً.

مشروع القرار *A/C.3/68/L.51*: المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا

٢٨ - **الرئيس:** قال إن مشروع القرار ليست له آثار مترتبة في الميزانية البرنامجية.

٢٩ - **السيدة مبالا إينغا** (الكاميرون): قالت إن ألمانيا، والنمسا، وبلجيكا، وكندا، وكوستاريكا، واستونيا، وإثيوبيا، وفرنسا، وغانا، وغينيا - بيساو، وهنغاريا، وإيطاليا، واليابان، ولكسمبرغ، وكينيا، وملاوي، والبرتغال، ورومانيا، وسلوفينيا، والسودان، وتوغو، وأوغندا، وزامبيا، وزمبابوي قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. وأضافت أن المركز دون الإقليمي سيسهم في تعزيز القدرات الوطنية لحقوق الإنسان في الإقليم الفرعي، وييسر إقامة آليات للعدالة الانتقالية في البلدان التي خرجت من التراع.

٣٠ - **السيد غوستافيك** (أمين اللجنة): قال إن ألبانيا، وأستراليا، وبنن، وإريتريا، واليونان، وايرلندا، وإسرائيل، ومدغشقر، ومالي، والجبل الأسود، وقطر، والسنغال، وجنوب السودان، واسبانيا، وجمهورية تترانيا المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

٣١ - اعتُمد مشروع القرار *A/C.3/68/L.54*.

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع) (A/C.3/68/L.55/Rev.1 و A/C.3/68/L.76)

مشروع القرار *A/C.3/68/L.55/Rev.1*: حالة حقوق الإنسان في ميانمار

٣٢ - **الرئيس:** قال إن بيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية لمشروع القرار يرد في الوثيقة A/C.3/68/L.76.

٣٣ - **السيدة كاسراغيني** (ليتوانيا)، تكلمت بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ومقدمين آخرين لمشروع القرار، فقالت إن البوسنة والهرسك، وإسرائيل، وليختنشتاين، والنرويج، وصربيا، وسيشيل، وسويسرا، وتركيا قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. وأضافت أنه قد تمت صياغة مشروع القرار والتفاوض بشأنه على ضوء التغييرات الجوهرية في ميانمار، بما في ذلك المشاركة المتزايدة مع المجتمع الدولي، والخطوات الهامة نحو تحقيق الإصلاح السياسي، والمصالحة الوطنية، وتحسين حالة حقوق الإنسان. ونتيجة لذلك، خصص جانب هام من مشروع القرار للاعتراف بالخطوات الإيجابية المتخذة.

٣٤ - غير أنه لا تزال هناك تحديات خطيرة، ويطالب مشروع القرار حكومة ميانمار بجملة أمور من بينها مواصلة الإفراج عن سجناء الضمير، وضمان عملية سلمية شاملة، ومواصلة إجراء إصلاحات قانونية لضمان الاتساق مع المعايير الدولية والمبادئ الديمقراطية، وبذلك تكفل مصداقية انتخابات عام ٢٠١٥ وشفافيتها وشمولها. ولا يزال المجتمع الدولي يساوره القلق لاستمرار التراع المسلح في ولاية كاشين، والتمييز، وانتهاكات حقوق الإنسان التي تؤثر على مختلف الأقليات الإثنية، لا سيما أقلية الروهنجيا، وتجدد أعمال العنف في ولاية راخين. وأخيراً، يطالب مشروع القرار الحكومة بالإسراع بعملية إنشاء مكتب قطري لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والذي التزمت بإنشائه في العام السابق.

٣٥ - ويضع مشروع القرار في اعتباره التغييرات الجوهرية في البلد، ومشاركة الحكومة المتزايدة مع المجتمع الدولي. وقد عمل الاتحاد الأوروبي بصورة وثيقة مع ميانمار لتقديم مشروع قرار يعكس الطفرات الهامة التي حدثت على مدى السنوات الأخيرة، والمسائل الرئيسية مثار القلق التي يلزم التصدي لها حتى الآن. وقد عقدت أيضاً مشاورات ثنائية

مع وفود أخرى بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار.

٣٦ - ثم تلت بعض التنقيحات الشفوية للنص. أولاً، في الفقرة ١١، ينبغي حذف كلمة ''المقبلة'' في السطر الثاني. ثانياً، ينبغي حذف عبارة ''تعرب عن القلق من حالات التأخير المستمرة'' في السطر الأول من الفقرة ١٤، وينبغي إضافة عبارة ''وتعرب عن القلق من حالة التأخير'' بعد عبارة ''بالمفاوضات الجارية'' في السطر الثاني. وأضافت أنها تفهم أن هذه التنقيحات ستمكِّن جميع الوفود من الانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

٣٧ - **السيدة روبل** (الولايات المتحدة الأمريكية): رحبت بالتقدم الذي أحرزته بورما نحو بناء أسس ديمقراطية مستدامة، وأثنت على جهود حكومتها المستمرة للوفاء بالتزاماتها الدولية، بما في ذلك العمل الخاص بلجنة استعراض حالة السجناء السياسيين، والإفراج مؤخراً عن ٦٩ سجيناً سياسياً. وبينما قطعت الحكومة والمجتمع الدول خطوات كبيرة نحو تحسين تعزيز حقوق الإنسان، إلا أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة. وأضافت أن الحالة في ولاية راخين تعد مصدراً للقلق، وينبغي للحكومة اتخاذ خطوات لتعزيز حماية المدنيين، وتحسين سبل المعيشة، وإيجاد حل طويل الأجل للأزمة بطريقة مسؤولة ومستدامة. وقالت إن المشاعر وأعمال العنف المناهضة للمسلمين قد انتشرت، وقد أدى حادث آذار/مارس في مايكتيلا إلى تشريد واسع النطاق، ووفيات، ودمار للممتلكات. وحثت الحكومة على محاسبة المرتكبين، والتحقيق في عدم حماية النظام العام، واتخاذ الخطوات الضرورية لمنع تكرار مثل هذه الأحداث المؤسفة. وأضافت أن بلدها يؤيد دور الأمم المتحدة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في بورما ضمن شراكة مع الحكومة والمجتمع المدني من خلال مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ويتطلع لمناقشة المزيد من خطوات التقدم في الدورة القادمة لمجلس حقوق الإنسان.

٣٨ - اعتُمد مشروع القرار *A/C.3/68/L.55/Rev.1*، بالصورة المنقحة شفوياً.

٣٩ - **السيد تين** (ميانمار): تكلم في سياق توضيح الموقف، فأكد من جديد معارضة وفده المبدئية لتقديم قرارات انتقائية مخاصصة لبلدان معينة. وقال إن الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان يعد آلية الرصد الوحيدة التي تتصدى لحالات حقوق الإنسان في جميع البلدان. وأضاف أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ينبغي أن يقوم على التعاون، والحوار الصادق، وتعزيز قدرة الدول الأعضاء على الامتثال لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وقد تضمنت التغيرات السياسية الحاسمة التي أجرتها ميانمار في السنوات الأخيرة والمعروفة للجميع، مشاركة دولية متزايدة، وإقامة حوار ثنائي في مجال حقوق الإنسان مع الولايات المتحدة، واليابان، والاتحاد الأوروبي. وانطلاقاً من روح التعاون التي اختارها بلده منذ أن غيَّر الاتحاد الأوروبي سياسته تجاه ميانمار إلى نهج بنَّاء، امتنع وفده عن المطالبة بإجراء تصويت على مشروع القرار، نظراً لأن النص يشجع عملية الإصلاح الجارية. ورحب بالاعتراف الذي لقيته مختلف التطورات الإيجابية، غير أن وفده يتمسك بتحفظاته على الفقرات ٥ و ١٠ و ١٤ التي تتضمن لغة حساسة. فالفقرة ٥ مليئة بادعاءات لم يتم التحقق منها. وتشمل خطوات حكومته فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان تعزيز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وإجراء إصلاحات تشريعية، والانضمام إلى صكوك دولية.

٤٠ - وتأسف ميانمار للعنف الطائفي الذي وقع في العام السابق في ولاية راخين. فقد حدثت الاشتباكات من جانب خارجين عن القانون استغلوا الحرية التي تحققت أخيراً والانفتاح السياسي في وقت التحول السريع، ولم يكن

الهجوم موجهاً إلى ديانة معينة. وهناك ديانات مختلفة تعيش في سلام ووئام في كل مكان من البلد. وقد التزمت حكومته بمنع تكرار مثل هذا العنف، وتلبية الاحتياجات الإنسانية بدعم من المجتمع الدولي، وتعزيز التسامح، والتعايش السلمي، والحوار بين الأديان. وقد اتخذت أيضاً إجراءً لمحاسبة المرتكبين.

٤١ - ويكرر وفده معارضته الدائمة لاستخدام مصطلح ''أقلية الروهنجيا''. فلا توجد مثل هذه الأقلية بين الجماعات الإثنية في بلده، ولا يعني إدراج هذا التعبير في النص اعتراف ميانمار. وسيتم بحث حقوق المواطنة، وملكية الأراضي، والتنقل، والوصول وفقاً للقانون المحلي وظروف الأمن السائدة في المنطقة.

٤٢ - وأضاف أن ميانمار كانت تتفاوض مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن فتح مكتب في بلده. فافتتاح أي مكتب للأمم المتحدة يجب أن يستند إلى قواعد وشروط مناسبة ومتبادلة، وبالصورة الملائمة للبلد المضيف؛ ولهذا ترفض حكومته اللهجة غير البنَّاءة، والإشارة إلى الولاية المذكورة في الفقرة ١٤، وتحتفظ بحق تحديد ولاية المكتب المقرر افتتاحه في البلد.

٤٣ - ونظراً لأن التحول الديمقراطي في ميانمار يسير بسرعة ويحقق فوائد ملموسة، فقد حان الوقت لإنهاء رصد الحالة في هذا البلد وحذف هذه المسألة من جدول أعمال الجمعية العامة. فالسماح لبلد تغير إلى الأحسن بأن يظل رهن الانتقاد من جانب اللجنة سيكون بمثابة سابقة سيئة. وعلاوة على ذلك، هناك طرق كثيرة لكي تواصل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مساعدة وتشجيع التحول الديمقراطي في ميانمار دون اللجوء إلى قرار قطري مخصص.

٤٤ - **السيد هيساجيما** (اليابان): قال إن بلده انضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار لأنه يؤمن بأهمية توجيه رسالة موحدة من المجتمع الدولي اعترافاً بالتطورات الإيجابية في ميانمار. وترحب اليابان بالخطوات التي اتخذتها ميانمار نحو مواصلة المشاركة مع المجتمع الدولي. ومع هذا، تشعر حكومته بالقلق من النزاع الطائفي في ولاية راخين، وتتابع الحالة عن كثب. وستواصل اليابان تقديم المساعدة لميانمار دعماً لجهودها الإصلاحية، وتعتقد أن حكومتها ستواصل اتخاذ خطوات إيجابية حتى يتسنى للدول الأعضاء إعادة تقييم الحاجة إلى إصدار قرار قطري مخصص.

٤٥ - **السيد باتريوتا** (البرازيل): قال، بعد اعترافه بالتطورات الإيجابية في ميانمار، إنه ينبغي تحسين حالة الأقليات الإثنية والدينية والمشردين داخلياً. وأضاف أن حكومته ترحب بالإفراج عن السجناء السياسيين، ولكنها تشعر بالقلق على حالة أولئك الذين لا يزالون في السجن، وكذلك إزاء المسائل المتعلقة بحرية التعبير، والتجمع وتكوين الجمعيات، وإزاء العنف المدمر في ولاية راخين، والهجمات التي تتعرض لها الأقليات المسلمة. وأضاف أن اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء يعكس التقدم في عملية الانتقال السياسي.

٤٦ - **السيدة هيوانبولا** (أستراليا): قالت إن الخطوات التي اتخذتها حكومة ميانمار تجاه الإصلاح السياسي والاقتصادي ستحقق مزيداً من السلام والرخاء لهذا البلد. وأضافت أن انتخاب داو أونغ سان سو كيي لعضوية البرلمان في نيسان/أبريل ٢٠١٢ يعبر عن روح الانفتاح الجديدة. وترحب حكومتها بإفراج حكومة ميانمار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ عن السجناء السياسيين، والتزامها بالإفراج عن جميع سجناء الضمير مع نهاية عام ٢٠١٣، وتحقيق وقف إطلاق النار على مستوى البلد مع الجماعات المسلحة الإثنية. غير أن حكومتها تشعر بالقلق من العنف الطائفي في ولاية راخين، والذي يمكن أن يهدد التقدم الذي تحقق إذا سُمح له بأن يتصاعد. وتشجع حكومتها الدول الأعضاء على تعزيز

مشاركتها مع هذا البلد، وترحب بتوقيع حكومة ميانمار في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ لبروتوكول إضافي ملحق باتفاق ضمانتها الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأضافت أن إجراء المزيد من الإصلاحات في ميانمار من شأنه أن يزيل الحاجة إلى اعتماد اللجنة لقرار قطري مخصص في السنوات القادمة.

٤٧ - **السيد بامرونغوفونغ** (تايلند): قال إن حكومته ترحب بالتزام حكومة ميانمار بالإصلاح الديمقراطي، والمصالحة الوطنية، والتنمية. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يمارس ضغطاً سياسياً على ميانمار دون داع، بل ينبغي مساعدتها على علاج الأسباب الجذرية للمشاكل، وخاصة تلك المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومع أنه لا تزال هناك تحديات في ميانمار، إلا أنه ليست هناك حاجة بعد الآن لكي تتخذ اللجنة قراراً قطرياً مخصصاً.

٤٨ - **السيدة هيرناندو** (الفلبين): قالت إنه على الرغم من أن حكومتها لا تؤيد من حيث المبدأ القرارات القطرية المخصصة، إلا أنها ترحب بتوافق الآراء بشأن مشروع القرار، والتطورات الإيجابية في ميانمار. وأضافت أنها واثقة من أن تقدم حكومة ميانمار نحو الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان سوف يستمر، وأن الجمعية العامة لن تكون بحاجة في المستقبل إلى اتخاذ إجراء آخر بشان هذه المسألة.

٤٩ - **السيدة مورش سميث** (النرويج): قالت إنه ينبغي للمجتمع الدولي دعم ميانمار في انتقالها إلى الديمقراطية. ويأمل وفدها ألا تكون هناك حاجة إلى قرار قطري مخصص إذا استمرت حالة حقوق الإنسان في التحسن.

٥٠ - **السيدة بورغيس** (كندا): قالت إن إصلاحات حكومة بورما قد أفادت قضية حقوق الإنسان. وتثق حكومتها بأن الحوار بين حكومة بورما والجماعات المسلحة الإثنية سيؤدي إلى حل دائم. ويساور حكومتها القلق من حالة الأقليات الإثنية والدينية، ولكنها ستدعم انتقال بورما نحو المصالحة والديمقراطية.

٥١ - **السيد وانغ مين** (الصين): قال إن شعب ميانمار مسؤول في نهاية المطاف عن حل الصعوبات التي لا يزال يواجهها برغم التغيرات الكبيرة في البلد. وينبغي للمجتمع الدولي التصدي لهذه المشاكل بصورة موضوعية ومنطقية، مع احترام حق ميانمار في اختيار طريقها نحو التنمية استناداً إلى طبيعتها الخاصة. وينبغي للدول الأعضاء دعم جهود الحكومة لحل المشاكل وتحقيق الاستقرار والوئام بين الجماعات الإثنية. وأضاف أن القرارات القطرية المخصصة ليست السبيل للمضي قدماً؛ فينبغي للبلدان المسؤولة عنها معالجة شواغل ميانمار المشروعة بدلاً من إصدار قرارات ضدها.

٥٢ - **السيدة تام** (سنغافورة): قالت إن حكومتها تعارض مبدأ القرارات القطرية المخصصة التي تعد انتقائية، ومدعاة للانقسام، وذات أثر عكسي، وغالباً ما تحركها السياسات وليست حقوق الإنسان. وأضافت أن المسائل القطرية المتعلقة بحقوق الإنسان ينبغي معالجتها عن طريق مجلس حقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل، والذي وُضع خصيصاً لهذا الغرض. ولهذا، فإن وفدها سيمتنع عن التصويت على جميع القرارات القطرية المخصصة، وهو قرار ينبغي ألا يُفسر على أنه اتخاذ موقف من حالة حقوق الإنسان في البلد المعني، أو على أنه تجاهل لإساءة معاملة المواطنين. ومع أن ميانمار لا تزال تواجه تحديات، إلا أن وفدها يرحب بجهود الإصلاح والمصالحة التي تقوم بها الحكومة، بما في ذلك تعزيز الحوار بين الأديان.

٥٣ - **السيدة كالسيناري فان دير فيلدي** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن حكومتها ملتزمة بمبادئ عدم التدخل، وسيادة الدول، وحق تقرير المصير، وترفض القرارات القطرية المخصصة التي تُعتمد بذريعة الشواغل على

حقوق الإنسان. وترحب حكومتها بمبادرات تشجيع التفاوض والحوار دون استخدام الضغط من جانب واحد. وأضافت أنه ينبغي بحث حالات حقوق الإنسان من جانب مجلس حقوق الإنسان بروح من التعاون والحياد، وعلى أساس معلومات يعوّل عليها. وقالت إن الاستعراض الدوري الشامل يعد أداة قيّمة لبحث هذه الحالات بصورة غير انتقائية.

٥٤ - **السيدة فورمان** (إسرائيل): قالت إن وفدها يرحب بالتزام حكومة ميانمار بالإصلاح السياسي والاقتصادي، والديمقراطية، والمصالحة. كما أنه يرحب بالإفراج عن ١ ٠٠٠ سجين سياسي منذ عام ٢٠١١، وبتصريح رئيس جمهورية ميانمار بأن جميع سجناء الضمير سيفرج عنهم مع نهاية عام ٢٠١٣، وبمشاركة الحكومة مع البرلمان، والمجتمع المدني، والمعارضة، ومحاولتها لإصلاح التشريعات، وتخفيف الرقابة على وسائل الإعلام. وأضافت أن إحراز المزيد من التقدم سيلغي الحاجة إلى مشاريع قرارات بشأن حقوق الإنسان في ميانمار في السنوات القادمة.

٥٥ - **السيدة نغوين كام لينه** (فييت نام): قالت إن وفدها أيد توافق الآراء بشأن مشروع القرار، لكنه يكرر اعتراضه على القرارات القطرية المخصصة. فالحوار، والمشاركة، والتعاون، وليس المواجهة والنقد، هي أفضل السبل لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٥٦ - **السيد كوماسيت** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن وفده لا يؤيد القرارات القطرية المخصصة كمسألة مبدأ، ولكنه يرحب بتوافق الآراء على مشروع القرار. ويدعم وفده التزام حكومة ميانمار بالتحول السياسي، والذي ينبغي أن يدعمه المجتمع الدولي. وأضاف أن السلام الدائم في هذا البلد سيتحقق عن طريق الحوار، والاحترام المتبادل، والتوافق، وعدم تسييس حقوق الإنسان. وينبغي تشجيع شعب وحكومة ميانمار في جهودهما إذا تم إلغاء القرار المثير للجدل بشأن حالة حقوق الإنسان في هذا البلد.

٥٧ - **السيدة أستيساران أرياس** (كوبا): قالت إن حكومتها تعارض قرارات حقوق الإنسان الموجهة بصورة انتقائية ضد بلدان الجنوب. وأضافت أن الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان يسمح ببحث جميع حالات حقوق الإنسان على أساس المساواة والحوار البنَّاء. وأضافت أن التعاون الدولي الموضوعي والمحايد وغير الانتقائي هو وحده الذي سيكفل تعزيز حقوق الإنسان. ويأمل وفدها ألا يتم تقديم مشاريع قرارات أخرى عن حقوق الإنسان في ميانمار إلى اللجنة.

٥٨ - **السيدة حسن** (جيبوتي)، تكلمت بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي، فقالت إن هذه المنظمة أيدت توافق الآراء بشأن مشروع القرار، مع أن عدداً من دولها الأعضاء يعترض على القرارات القطرية المخصصة. وقد شاطرت على امتداد العام السابق شواغل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، واستعدادها لمساعدة ميانمار في مجال المساعدات الإنسانية، والحوار بين الأديان، والحوار السياسي. وترحب المنظمة بإدراج مقترحاتها في النص.

٥٩ - وأضافت أنه تلبية لدعوة حكومة ميانمار، قام وفد مكوّن من الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، ووزيري خارجية جيبوتي وتركيا، وممثلي وزارات الشؤون الخارجية في مختلف الدول الأعضاء في المنظمة بزيارة ولايتي ناي باي تاو وراخين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. ولاحظ الوفد التغيرات التي أجرتها حكومة ميانمار بغية ضمان السلام، والاستقرار، وسيادة القانون، والتقدم الاجتماعي والاقتصادي.

٦٠ - وترحب المنظمة بجهود الحكومة لإصلاح التشريعات، بما في ذلك الدستور، تمشياً مع المعايير الدولية،

وتطالب بإلغاء القوانين المقيدة للحريات الأساسية. وأضافت أنه لا يمكن بناء الديمقراطية على وجه الخصوص بدون معالجة الاستياء الشعبي لأقلية الروهنجيا واستعادة حقها في المواطنة. وقد انضم وفدها إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار على أمل أن تحترم السلطات تعهدات الحكومة؛ وستواصل المنظمة والمجتمع الدولي رصد الحالة. وقالت إن الدول الأعضاء في المنظمة ومؤسساتها، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، على استعداد لتقديم المزيد من المساعدة في المجال الإنساني، وإعادة التأهيل بالتنسيق مع الحكومة، ودون تمييز على أساس العنصر، أو الأصل الإثني، أو الدين. وينبغي للمنظمة والحكومة بحث تنفيذ مذكرة التعاون لتقديم المساعدة الإنسانية.

٦١ - ومع أن المنظمة تأسف لتعليقات وتحفظات وفد ميانمار فيما يتعلق بالفقرات ٥ و ١٠ و ١٥ من مشروع القرار، إلا أن المشكلة يمكن أن تُحل عن طريق إجراء شجاع من جانب الحكومة يدعمه المجتمع الدولي. ولكن بدون مثل هذا الإجراء، يمكن أن تتدهور العلاقات بين طوائف ميانمار. وأعربت عن أسفها لتدمير أحد المساجد على يد الغوغاء في كيواك فيو بعد مغادرة وفد منظمة التعاون الإسلامي. وأضافت أن الطوائف لا تثق في بعضها البعض، كما أن طائفة مسلمي الروهنجيا لا تثق في الحكومة. وقالت إن عملية التحقق من أجل منح حقوق المواطنة ينبغي أن تكون شاملة، وبناءة، وشفافة؛ ويتوقف نجاح هذه العملية على أفق المواطنة الكاملة. وستشجع المنظمة الطوائف المسلمة على التعاون مع السلطات، بشرط أن تحصل على التفاصيل التقنية لعملية التحقق والمواطنة وخطط الحكومة. ويعد تعداد عام ٢٠١٤ فرصة لبناء الثقة مع طائفة مسلمي الروهنجيا.

٦٢ - **السيدة خوان** (الاتحاد الروسي): قالت إن القرارات القطرية المخصصة الأحادية الجانب والانتقائية لا تفعل شيئاً لحل مشاكل حقوق الإنسان. فالمسؤولية الأساسية عن حماية هذه الحقوق تقع على الدول نفسها، مع أن المجتمع الدولي مطالب بتقديم المساعدة التقنية. وأضافت أن مشروع قرار الاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الإنسان في ميانمار يمكن أن يؤثر بصورة سلبية على موقف السلطات في ذلك البلد إزاء التعاون مع جميع الأطراف. وقد أيد وفدها توافق الآراء بشأن مشروع القرار، ولكنه لا يرى ضرورة لهذه الوثيقة، ويعتقد أنها لن تكون ضرورية في المستقبل بالنسبة للجنة الثالثة.

٦٣ - **السيد محمود** (مصر)، تكلم ممارسة لتفسير الموقف، فقال إن وفده يرحب باعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء. فالقرار يبعث برسالة قوية إلى ميانمار، ويوضح ضرورة استمرار الإصلاحات الدستورية، ومواصلة تحسين حالة حقوق الإنسان، والامتثال للالتزامات ذات الصلة، وخاصة تلك المتعلقة بالأقليات المسلمة. ولا يزال وفده يساوره القلق من الانتهاكات المستمرة، وخاصة فيما يتعلق بحق المواطنة لأقلية الروهنجيا المسلمة، وحماية أماكن عبادتها ومقابرها، وممارسة معتقداتها الدينية، وعدم عرقلة تقديم المساعدة الإنسانية لمن هم في حاجة إليها. ورحب بالتعاون الذي قدمته حكومة ميانمار أثناء الزيارة الأخيرة لمنظمة التعاون الإسلامي لهذا البلد، ويأمل في أن تحقق الفترة القادمة تحسينات ملموسة في حالة حقوق الإنسان، بحيث تمنع اللجنة من اعتماد قرارات مماثلة في دورات مقبلة.

٦٤ - **السيد كومار** (الهند): قال إن حكومته تدعم جهود الإصلاح والمصالحة التي تبذلها حكومة ميانمار، والإفراج عن السجناء السياسيين، ومحادثات السلام مع الجماعات الإثنية، بما في ذلك جماعة الكاشين، ووقف إطلاق النار المقترح على المستوى الوطني. وقد دعت حكومته دائماً إلى مشاركة المجتمع الدولي مع حكومة ميانمار لتشجيع المصالحة الوطنية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولذلك شجعها وجود أول وفد لميانمار في اجتماع أيلول/سبتمبر لمجموعة أصدقاء الأمين

العام المعنية بميانمار، وقرار المجموعة بالعمل في شراكة مع ميانمار من أجل السلام والتنمية. وينبغي أن يؤدي التزام رئيس جمهورية ميانمار بالتسامح، والاحترام المتبادل، والحرية الدينية، وسيادة القانون إلى مزيد من التقدم في التصدي بصورة شاملة للحالة في ولاية راخين، والعنف الطائفي في هذا البلد. وقد قدم بلده مليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة كمساعدة إنسانية لتدابير الإغاثة وإعادة التأهيل وبناء المجتمع في ولاية راخين. ويشجع بلده الدول الأعضاء على المشاركة مع ميانمار في تشجيع المصالحة والتنمية الاقتصادية.

٦٥ - **السيد نينا** (ألبانيا): قال إن عملية الإصلاح في ميانمار تحتاج إلى دعم دولي؛ ولهذا ترحب حكومته بزيارة وفد بقيادة الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي لهذا البلد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، والبيان المشترك بين اللجنة المركزية لتنفيذ الاستقرار والتنمية في ولاية راخين بجمهورية اتحاد ميانمار ومنظمة التعاون الإسلامي. وأضاف أن قرار الجمعية العامة بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار كان من الممكن أن يكون آخر قرار تبحثه اللجنة لو أن ميانمار احترمت تأكيداتها فيما يتعلق بأقلية الروهنجيا في ولاية راخين. ولا تزال حكومته تشعر بالقلق إزاء حقوق الإنسان لهذه الأقلية. وما لم يتم التصدي للأسباب الجذرية للتمييز ضد جماعة الروهنجيا والجماعات الإثنية والدينية الأخرى، فإن عملية التحول الديمقراطي ستفقد مصداقيتها. وينبغي لحكومة ميانمار أن تعمل مع المجتمع الدولي لتنفيذ مشروع القرار دون تسييس. فأي تحفظ ضمني من شأنه أن يُفقد هذه الجهود فعاليتها.

٦٦ - **السيد كيم سونغ** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن حكومته تعترض على القرارات القطرية المخصصة كمسألة ضمير. ونظراً لأن قضية حقوق الإنسان لا يمكن أن تُحل إلا عن طريق الحوار والتعاون، فإنه ينبغي التخلي عن مثل هذه القرارات.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.